تطور الحركة السياسية في البحرين ١٩٩٢ـ٢٠٠٢

م.د. سوسن جبار عبد الرحمن
قسم التاريخ
كلية الآداب / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/١١/١١ ..... **تاريخ قبول النشر**: ٢٠١٤/٢/٢٧

ملخص البحث:

حصلت البحرين على استقلالها عام ١٩٧١، وبدأت مرحلة من التحولات السياسية، تمثلت في صدور دستور عام ١٩٧٣، وتشكيل مجلس الوزراء والمجلس الوطني، إلا أن ذلك لم يستمر سوى عامين، إذ عُطل العمل بالدستور وتم حل المجلس الوطني، فكان ذلك بمثابة انتكاسة مبكرة للعملية الدستورية، شهدت البلاد على أثرها نمو الحركة السياسية المعارضة لقرارات الحكومة وانبثاق الأحزاب والأندية النيابية ومنها (الحركة الدستورية).

أكدت تحركات المعارضة، في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، على أهمية الدستور كقاعدة وحيدة مقبولة للسياسة، وتركزت على إعادة الهيئات التمثيلية السابقة، كالمجلس الوطني البحريني عن طريق العناصر والفئات التي تقدمت بالعرائض للنظام الحاكم لتحقيق تلك المطالب فتبلورت أساسا حول توسيع دائرة المشاركة السياسية واعتبار الشورى أساسا للديمقراطية، وبالرغم من التطورات التي حدثت على الساحة المحلية وبالتحديد منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم في البحرين عام ١٩٩٩ هي أمور ايجابية تعزز المسيرة الديمقراطية، إلا أنها لم تحقق الاستقرار السياسي، فإصدار دستور جديد لعام ٢٠٠٢، كانت تصب في سعي النظام الحاكم للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية التي كانت تتعرض لها البلاد. فقد ظلت البحرين تعاني من مشاكلها التقليدية، ولاسيما الطائفية السياسية المنتشرة في البلاد، فضلا عن سيطرة الحكومة المطلقة على الأجهزة السياسية وغيرها من الأزمات.

The Development of the Political Movement in Bahrain 1992-2002

Lect. Dr. Sawsan Jabar Abd Al-Rahman
Department of History
College of Arts / Mosul University

Abstract:

Bahrain gained its dependence in 1971 and a new political stage has been started which was represented by issuing the constitution of 1973 beside forming the council of ministers and the national council. However, that had not continued only for two years where the constitution was suspended and the national council was dissolved; that situation was as an early retrogression for the state where the country experienced the growing of national movement that opposed the government's decisions and emergence of parties and societies such as (the constitutional movement).

After the second Golf war (1990-1991) the opposition movements stressed on the importance of the constitution as a sole and accepted base for politics and focused on restoration of the previous representative bodies like the Bahrain national council through the petitions that have been submitted to the ruling regime. They were concentrated primary on enlarging the range of political participation and considering consultation the main base for democracy. In spite of the positive developments that enhanced democracy and which have been occurred precisely since taking waters of governance by Sheikh Hamad Bin Issa in Bahrain in 1999, the political stability has not been achieved; so he issued a new constition in 2002 that aimed to adapt to internal pressures which were encountered by the country. The country remained to suffer from the traditional problems especially the political sectarianism that had spread in the country beside the absolute control by the government over the political bodies.

المقدمة:

كانت البحرين قبل استقلالها عام ١٩٧١، تتمتع بسيادتها الداخلية تحت السلطة المطلقة لحاكم البحرين، الذي تنازل عن سيادتها الخارجية لبريطانيا وفقا لاتفاقيتي (١٨٨٠-١٨٩٢)، فقد كانت البحرين قبل استقلالها توصف بالحكومة المحمية، وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١، حصلت البحرين على استقلالها في العام ذاته، وبدأت مرحلة جديدة تنبثق على المستوى السياسي فيها، تمثلت في صدور دستور ١٩٧٣ وتشكيل مجلس الوزراء والمجلس

الوطني، إلا أن ذلك لم يستمر سوى عامين إذ عطل العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، فكان ذلك بمثابة انتكاسة مبكرة للدولة لذلك شهدت البلاد نمو الحركة الوطنية المعارضة لقرارات الحكومة؛ مما أدى إلى انبثاق الأحزاب والأندية ومنها (الحركة الدستورية)، وهذا ما نحاول إبرازه في هذا البحث.

والحديث عن أية أزمة سياسية أو حقوقية في أي بلد، لابد أن يسبقه التطرق إلى الخلفية الجغرافية والتاريخية والسياسية ومن ضمنها الموقع الجغرافي والسكان، كونهم يشكلون عماد عملية التطور وأسسها، وهم الذين يكونون العناصر الفعالة والمؤثرة في المجتمع وتوجهاته الفكرية والسياسية.

قسم البحث إلى مبحثين رئيسين تناول الأول أبرز التطورات السياسية التي شهدتها البحرين منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. أما المبحث الثاني فقد تتبع النشاط السياسي للمدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢.

المبحث الأول

أولاً: مكونات المجتمع البحريني[١]

يبلغ عدد سكان البحرين (١,٢١٤,٧٠٥) نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠١١، وتشكل نسبة المسلمين (٨١,٢%)، أما المسيحيون (٩%) والديانات الأخرى (٩,٨%)، وإذا استثنينا الأجانب المقيمين في المجتمع (العمالة الوافدة)، فالمجتمع البحريني يتألف من مجموعة القبائل العربية القديمة التي استقرت في هذه المنطقة، قبائل الازد وقبائل اياد وتنوخ، ثم برزت أسماء ثلاث قبائل عدنانية توافدت على أرض البحرين، وهي: قبيلة بكر بن وائل وتميم بن مر وقبيلة عبد القيس بن أفصي، أما مكونات المجتمع البحريني الحديث فتتألف من:

١. الأسرة الحاكمة (آل خليفة): والقبائل التي قدمت معها منذ عام ١٧٨٣.
٢. السنة من أصل أفريقي: وهؤلاء كانوا ضمن تجارة العبيد غير الإنسانية وتم عتقهم لاحقا، وظلوا بالقرب من مساكن القبيلة الحاكمة التي جاءت بهم.
٣. السنة العرب: وهؤلاء تعود أصولهم إلى الجزيرة العربية، واستقروا في البحرين على فترات مختلفة.
٤. السنة الهولة: وهم مجموعة القبائل التي تؤمن بأنها ذات أصول عربية، هاجرت إلى إيران ثم عادت مرة أخرى إلى الساحل العربي من الخليج[٢].
٥. البحارنة: وهم الشيعة العرب سكان البحرين المنتسبون للقبائل العربية.

٦. العجم: وهم الشيعة ذات أصول إيرانية، الذين استقروا في البحرين خلال العقود المنصرمة وأصبحوا جزءا من المجتمع البحريني الحديث[٣].
٧. وهناك مجموعات صغيرة أخرى من الهنود والباكستانيين الذين استوطنوا البحرين خلال العقود المنصرمة، ويعمل الكثير منهم في التجارة وفي الدوائر الحكومية[٤]. هذا فضلا عن جاليات أخرى[٥].

ثانياً: التاريخ السياسي للبحرين

أصبحت البحرين في القرن الرابع الميلادي جزءا من الإمبراطورية الساسانية الفارسية، ودخل فيها الإسلام في القرن السابع، أما في القرن الثامن فقد كانت تحت حكم الدولة العباسية، كما خضعت للمدة (١٥٢٢-١٦٠٢) إلى الحكم البرتغالي، إلا أنها عادت وسقطت بيد الأسرة الحاكمة في فارس، التي كانت تحكم البحرين حكما متقطعا وغير مباشر؛ وذلك عن طريق والٍ عربي، هو الشيخ نصر آل مدكور[٦] من قبل حاكم بوشهر، والذي كان بدوره يستمد سلطته من قبل كريم خان زند حاكم بلاد فارس آنذاك، إلا أن جزر البحرين لم تستقر تحت حكم الفرس خلال تلك المدة أيضاً، بل انتزعت منهم من قبل بعض الشيوخ العرب في المنطقة، فقد سيطر عليها سلطان مسقط عام ١٧١٨ وعام ١٧٢٠، كما ان حكام آل خليفة[٧] حاولوا من جانبهم السيطرة على جزر البحرين، لكن دون جدوى في البداية، إلا أن تغيير مجرى الاحداث كان في مصلحتهم، فبعد وفاة حاكم بلاد فارس آنذاك، تملكوا أسطولا مسلحا جعل منهم قوة بحرية في الخليج وبذلك استطاعوا في احدى محاولاتهم الناجمة لردع اعتداء مسلح ضد قاعدة (الزبارة)[٨] من قبل والي البحرين الشيخ نصر ان يوجهوا حملة مضادة أدت في النهاية إلى استيلائها على جزر البحرين بعد ان تخلت عنها حاميتها الفارسية المحتلة، وقد نقل حاكم آل خليفة فيما بعد عاصمة حكمهم من الزبارة إلى البحرين، وبذلك استطاعوا ان يؤسسوا حكومة تحكم البلاد منذ عام ١٧٨٣ وحتى يومنا هذا[٩].

وقعت البحرين معاهدة الصداقة والسلام مع بريطانيا في المدة (١٨١٦-١٨٢٠) وكانت بريطانيا تسعى إلى انهاء القرصنة في الخليج العربي فمنذ عام ١٨١٦ أصبحت البحرين محمية بريطانية يشترك في حكمها شيخها الزعيم العربي ومستشار بريطاني، إذ انتشرت الفتن والاضطرابات داخل البحرين؛ مما أدى إلى التدخل العسكري البريطاني في البحرين في عام ١٨٦٨، رغم محاولات العثمانيين المستمرة للسيطرة على البحرين[١٠]، إلا أنه منذ عام ١٩٢٣ زاد نفوذ بريطانيا على البلاد عندما أقدمت على عزل الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة (١٨٦٩-١٩٢٣) وعينت البريطاني (تشارلز بلجريف) [١١] مستشاراً مسيطرا على أمور البلاد، وفي عام ١٩٢٨ جددت إيران مطالبتها بالسيادة على البحرين[١٢].

وفي ثلاثينيات القرن العشرين اكتشف النفط في البلاد ليصبح العمود الفقري لاقتصادها، وليحدث انقلابا في أوضاع البحرين السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١٣] ولاسيما بعد ان أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب من الخليج العربي، وبموافقة إيران على تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ بالبحرين كدولة مستقلة بعد أن تبين لها ان سكان البحرين يفضلون الاستقلال على الخضوع لسيطرة إيران[١٤].

ثالثاً: الحركة السياسية في البحرين ١٩٤٥-١٩٧١

تعد البحرين أسبق إمارات الخليج العربي في نشوء الحركة السياسية، فالبداية الحقيقية للحركة الدستوية فيها ترجع إلى عام ١٩٣٨[١٥]، وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، بالعديد من التغييرات والتطورات، فقد ازدادت حدة موجة الشعور القومي التي غمرت البلاد العربية، ومنها البحرين، فنهضت تتلمس طريقها إلى حياة حرة كريمة، ولقد برز الشعور القومي في البحرين قبل غيرها من الإمارات، وذلك لظهور النفط فيها منذ أمد بالنسبة لبقية الإمارات، كما ان تأسيس النوادي والجمعيات وظهور الصحافة وانتشار التعليم فيها بصورة واسعة؛ أدى إلى ظهور وعي سياسي ونضوج فكرة التنظيم السياسي والعمل التعاوني الاجتماعي لأجل الوصول إلى الأهداف السياسية[١٦].

جرت أحداث سياسية في البحرين كان معظمها انعكاسا لأحداث عربية وإقليمية ودولية، ففي الثاني من كانون الأول ١٩٤٧، وبعد وصول الأنباء عن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، إلى البحرين، انطلقت مظاهرات في المنامة قام بها طلاب المدارس والشباب واخذوا يهتفون بشعارات معادية لأمريكا، وفي اليوم التالي انتشرت مسيرات احتجاجية مع دعوات العديد من البحرينيين إلى مقاطعة اليهود وبضائعهم وكذلك طردهم من الأندية الثقافية والرياضية التي انتشرت في البحرين[١٧].

كانت أربعينيات القرن العشرين بمثابة تجربة مهمة لموقف الحركة الوطنية البحرينية من تأثير الأحداث العربية عليها، وكذلك على الوضع الداخلي للبلاد، فالمظاهرات الشريحة المثقفة للمطالبة بالإصلاحات والإضرابات العمالية أدت دوراً مهماً في إيصال صوت العمال إلى الحكومة ولشركة بابكو النفطية، كما ساعدت هذه الإضرابات على توحيد صفوف العمال، فقد أصبحت البحرين نقطة الارتكاز للمصالح البريطانية مع تقليص النفوذ البريطاني في إيران في النصف الثاني من الأربعينيات وتزايد المصالح البريطانية في إمارات الخليج العربي، فتم نقل المقيم البريطاني من بوشهر إلى البحرين مما أتاح الوضع الجديد للبحرين للاتصال المباشر دون وسطاء مع لندن[١٨].

اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين

شهدت الخمسينيات نشاطاً ملحوظاً للحركة السياسية في البحرين فقد امتدت قيادات الحركة الوطنية لتشمل الوجهاء من التجار ورؤساء القبائل، فضلاً عن الشباب والمثقفين والعمال فقد وجدت صفوف الحركة الوطنية بين طائفتين السنة والشيعة، كما شمل عمال النفط البحرينيين الذين كانوا يهدفون إلى الحصول على بعض الامتيازات التي تحسن من ظروف عملهم[١٩].

وقعت أحداث عديدة في أرجاء البحرين، ومنها أعمال عنف التي وقعت عام ١٩٥٤ وانطلقت الاجتماعات والمظاهرات الحماسية، حيث بدأ المتظاهرون بالسير إلى سجن المنامة للمطالبة باطلاق سراح السجناء؛ مما أدى إلى اطلاق النار على المتظاهرين وأدى إلى مقتل أربعة منهم وعم الإضراب وتعطلت الحركة الجارية في البلاد، ورغم ان هذه الحوادث لم ينتج عنها سوى توجيه لوم إلى رجال الشرطة لاطلاق النار على المتظاهرين، إلا انها نبهت البحرين إلى ضرورة ايجاد عمل مشترك وتعاون فيما بينهم، فلجأوا إلى تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين وذلك عام ١٩٥٤[٢٠].

واتخذ منهجا ليبرالياً، وطالبت بحرية تأسيس نقابات وإصدار التشريعات العمالية، التي تكفل الضمان الاجتماعي للعمال وتأسيس مجلس تشريعي، وشاركت اللجنة في المظاهرات التي اندلعت ضد الوجود البريطاني في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٥، ١٩٧١، وعبرت اللجنة عن حالة الاضطهاد والتعسف التي مارستها السلطات البريطانية وشركة نفط البحرين (بابكو)، تجاه العمال، مما دفع إلى التجمع في تنظيمات[٢١] تسعى من خلالها إلى تحقيق مطالبها المشروعة في انهاء الاستغلال في الشركات النفطية الأجنبية وإطلاق الحريات العامة والاستقلال وانهاء النفوذ الأجنبي، وضمان المشاركة السياسية وتوزيع الثروات بشكل عادل بين أبناء الشعب ووضع حد للتسلط الحاكم[٢٢].

انتشرت الإضرابات والمظاهرات في أنحاء البحرين، بعضها كانت بين المدرسين وبعضها الآخر بين عمال النفط[٢٣] إذ انطلقت الاحتجاجات في شهر آذار ١٩٦٥ بسبب إقدام شركة بابكو على تسريح (١٥٠٠) عامل من العمال البحرينيين بحجة العمل بالمصنع الاوتوماتيكي الجديد، فعمت المظاهرات في المدارس وأعلن الاضراب العام الذي بدأ بالفعل في العاشر من آذار ١٩٦٥، واجتاحت المظاهرات يوميا مدينتي المنامة والمحرق، واتسمت بالعنف، فضلاً عن وقوع اشتباكات عديدة بين المواطنين والشرطة، وقد استخدمت السلطات البحرينية القساوة تجاه المعارضة السياسية الوطنية، لكونها كانت تخشى من تجدد فورة التيار الوطني، الذي قد ينجح هذه المرة في التأثير على نظام الحكم أو تغيره في البحرين، وهو ما ترفضه الحكومة البحرينية، كما أن الجار الايراني المتربص كرر من دعواته لضم البحرين – فقد حظي عقد الستينيات بنشاط واضح للدبلوماسية الايرانية في محاولات إقناع أطراف عديدة على ضرورة ضم البحرين إليها، وهو ما خشيته

الحكومة البحرينية من تردي الأوضاع الداخلية[٢٤]، كما كانت على أبواب نيل استقلال من الهيمنة البريطانية.

مرت الحركة الوطنية في البحرين بمراحل متعددة، كانت محدودة في فئة صغيرة من التجار ورؤساء القبائل، غير منتظمة ومراميها غير واضحة في الأربعينيات، إلا أنها أصبحت في الخمسينيات تشمل قطاعات أوسع وقاداتها هم من الطبقة البرجوازية[٢٥]، وبعد عام ١٩٥٦ انتظمت الحركة في احزاب سياسية سرية شارك فيها الطلاب والعمال، وحققت في مراحلها المختلفة نجاحات، إذ قضت على الخلافات الطائفية التي كانت تمزق الشعب البحريني، وأرغمت الحكام البريطانيين على اعطاء تنازلات، ولكن الحركة لم تتمكن من تحقيق جميع مرامها، بالرغم من أن البريطانيين انسحبوا من البحرين عام ١٩٧١، وأنهت إيران مطاليبها السابقة بضم البحرين[٢٦] إلا ان أزمة الديمقراطية والانتفاضة الدستورية ظلت قائمة في البحرين.

رابعاً: إعلان استقلال البحرين

تم إعلان استقلال البحرين في ١٤ آب ١٩٧١، كدولة ذات سيادة، وجاء في البيان الذي أعلنه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ١٩٦١-١٩٩٩[٢٧] أمير دولة البحرين، وألقاه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة[٢٨] رئيس الوزراء مضمونه: "ان البحرين، الدولة العربية المسلمة التي تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير المشترك[٢٩].

تم في اليوم التالي ١٥ آب ١٩٧١ التوقيع الرسمي بين حاكم البحرين والمقيم البريطاني في الخليج – السير جيفري آرثر – على وثائق انهاء العمل بالمعاهدات والاتفاقيات السياسية المعقودة خلال الأعوام (١٨٦١، ١٨٨٠، ١٨٩٢) وغيرها من الاتفاقات والتعهدات التي سبقتها التي أخضعت البحرين لنظام الحماية البريطانية لمدة تزيد على المائة عام؛ ونتيجة لذلك استرجعت البحرين السيادة التامة على أراضيها كدولة مستقلة ذات سيادة، كما وقعت البحرين مع بريطانيا في اليوم ذاته اتفاقية صداقة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد تلقائيا لنفس المدة[٣٠].

أما على صعيد التنظيمات الإدارية، فقد الغي نظام مجلس الدولة بعد اعلان استقلال البحرين واستبداله بنظام مجلس الوزراء، وقد أصبح أعضاء مجلس الدولة وزراء بحكم مناصبهم. كما رفع مستوى دوائرهم إلى مستوى وزارات، وأصبح رئيس مجلس الدولة رئيسا لمجلس الوزراء. وبذلك تشكلت أول حكومة وطنية في تاريخ البحرين السياسي[٣١].

صدرت في اليوم التالي للاستقلال المراسيم الضرورية والخاصة باستبدال تسمية (حكومة البحرين) إلى (دولة البحرين)، واستبدال تسمية (حاكم البحرين) بـ(أمير دولة البحرين)، كما

أصبحت البحرين بعد اعلان استقلالها، عضوا في الجامعة العربية في ١١ أيلول ١٩٧١، وانضمت إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة في ٢١ أيلول من العام ذاته[٣٢].

بالرغم من إعلان استقلال البحرين إلا أن الحركة السياسية في البحرين قد شككت في هذا الاستقلال، فأعلنت الحركة الطلابية بان استقلال البحرين وإلغاء الاتفاقات الخاصة مع بريطانيا محاولة يقصد من ورائها تضليل الجماهير بإضفاء الطابع الإصلاحي والديمقراطي المزيف، وان التغييرات تعبر عن جوهرها عن تعمق مصالح الاستعمار وتحوله إلى استعمار جديد للبحرين[٣٣]. وجددت الحركة السياسية مطالبتها في منح البلاد نظاما دستوريا، على نحو ما طلبت به صحفها ومجلاتها وأنديتها الثقافية ذات التأثير في الرأي العام، وهي نتيجة لما بلغته البحرين من تقدم يسمح لها بقيام نظام دستوري[٣٤].

خامساً: إعلان دستور عام ١٩٧٣[٣٥]

في مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني لدولة البحرين في ١٦ أيلول ١٩٧١، أعلن أمير دولة البحرين في بيان للشعب عن رغبة حكومته بتكليف مجلس الوزراء بوضع مشروع دستور حديث متطور للبلاد يكفل تطبيق المباديء السليمة، وبعد اعداد مسودة هذا الدستور، بمساعدة الخبير الدستوري لمجلس الأمة الكويتي عثمان خليل عثمان، وبمعاونة لجنة وزارية مؤلفة من أربعة وزراء، وبعد مراجعة المجلس التأسيسي لمشروع الدستور واقراره، وبعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات، تليت مواد الدستور مادة مادة في جلسة ختامية خاصة عقدت في ٩ حزيران ١٩٧٣[٣٦].

تم اقرار مشروع الدستور والمصادقة عليه، دون ابداء أية تحفظات في ٦ كانون الأول ١٩٧٣، إلا أن المفاجئة الكبرى كانت بعد مرور أقل من عامين على اقرار الدستور وهو قرار الحكومة بالغاء العمل بالدستور وذلك عام ١٩٧٥. بسبب الانقسامات التي حصلت داخل البرلمان[٣٧]، حول عزم السلطة التنفيذية على تحرير قانون أمن الدولة الذي يخول لها الحق في اعتقال واستجواب أي مواطن يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد[٣٨]، أما وجهة النظر الرسمية في أسباب حل المجلس فهي بسبب انعدام التعاون والتفاهم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والحياة البرلمانية أثبتت أنها مضيعة للوقت، وذلك لأن معظم أوقات المجلس تضيع في مناقشات الترف الفكري، فضلا عن وجود فئات داخل المجلس الوطني أرادت فرض (ايديولوجيات) غريبة عن تفكير الشعب البحريني، يمكن وصفها بأنها ترف فكري لا تنسجم مع طبيعة هذا الشعب الذي يحتاج إلى حلول عملية لمشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والحياتية اليومية، كما ان الخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين، كونها ديمقراطية مستوردة وليست ديمقراطية معايشة لأوضاع البحرين[٣٩].

ولم يحدد مدة معينة يصدر خلالها قانون الانتخاب الجديد، كما لم يحدد موعدا لعودة الحياة البرلمانية، فدخلت البحرين تحت رحمة أمن الدولة لمدة تتعدى ربع القرن، فقد استمرت تواجه أزمة الشورى والديمقراطية، وإعادة التجربة البرلمانية، وضرورة العمل بدستور ١٩٧٣، الذي عد أساسا لنشوء الحركة الديمقراطية في البحرين، بعد تذمر عام أدى إلى انشاء الأحزاب والمنظمات المعادية لقرار المحكمة بحل الدستور(٤٠). ففي ثمانينات القرن العشرين، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، نمت الحركات ذات الاتجاه الديني الشيعي وذات الطبيعة الثورية.

فقد انقسم الشيعة إلى تيارين: التيار المحافظ، ويمثل الشريحة الثرية من التجار والمرتبطين بمصالح مشتركة مع الأنظمة الحاكمة، واكتفى هذا التيار بالمطالبة بتحقيق قدر من الإصلاحات الاجتماعية لتحقيق قدر من الحرية الدينية والاجتماعية للطائفة الشيعية، أما التيار الآخر فهو التيار الشيعي الثوري الذي بدأ بتشكل من الشباب الشيعي المنتمي إلى الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا، ويهدف إلى الإحاطة بالأنظمة القائمة واستبدالها بنظام جمهوري إسلامي متخذ من النموذج الإيراني قدوة له، وأن النموذج الإيراني يمكن تكراره في أي مكان، الأمر الذي خلق مشاكل عديدة لدى الأنظمة الحاكمة في البحرين(٤١). وتم اعتقال ومحاكمة مجموعة مكونة من (٧٢) شخصا بتهمة محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رموزه تحت تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين(٤٢)، بالرغم من ذلك يمكن القول ان حركات المعارضة انتشرت بشكل واضح وملموس منذ عام ١٩٩٢(٤٣).

المبحث الثاني
الحركة السياسية في البحرين ١٩٩٢ـ٢٠٠٢

من المعروف ان بلدان الخليج العربي تعيش معتمدة على اقتصاديات ريعية، يمثل عائد النفط المصدر الأساسي لمدخولاتها، كما أنها اقتصاديات استهلاكية، وطبيعة الحكم فيها تختلف عن كثير من أنظمة الحكم في العالم العربي، إذ انه يقوم أساسا على مبدأ التضامنيات غير الرسمية كما يسميها خلدون النقيب، وتعني: ان القوى الاجتماعية المتضامنة التي لا تعبر عن نفسها إلا ضمن مؤسسة الحكم وبواسطة رؤوساء معينين أو شيوخ محددين تعترف بهم الدولة وبمكانتهم الاجتماعية. وتتفاوت التضامنات في أهميتها كمستوى للولاء والارتباط، وتعاني كل الكيانات السياسية الخليجية التضامنية بدرجات متفاوتة من ضعف التماسك بين المجتمع والدولة، أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كموزع للسلطة والدخل، وبعبارة أخرى إن التماسك السياسي في هذه البلدان مهدد في أي لحظة بالانفجار، ولذا فان شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التطابق بين المجتمع والدولة، حيث تشعر بعض القوى الطائفية بعدم الانسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها مما يدفعها لطرح مطالب انفصالية(٤٤).

أولاً: انبثاق (الحركة الدستورية):

أثرت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)[٤٥] في العلاقة بين السلطة والمعارضة في البحرين لأسباب كثيرة؛ فقد تعرضت نظم الحكم في دول الخليج العربي عامة ومنها نظام الحكم في البحرين، لاختبار كبير، إذ فشلت في منع احتلال دولة عضوة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفشلت في تحريرها من الاحتلال، ومن ثم اضطرت إلى الاستعانة بقوات أجنبية، وهذا أضعفها ووضعها في موقف حرج أمام شعوبها، وبالتالي فتح المجال لمطالب اصلاحية واسعة بعد الحرب[٤٦].

فبعد انتهاء الحرب شهدت الساحة السياسية في البحرين تحركات سياسية شاركت فيها جميع فصائل المعارضة، واتخذ هذا التحرك في البداية شكل تقديم عرائض للسلطة وعقد اجتماعات سياسية في الديوانيات والمساجد. وكان الهدف من هذه التحركات هو المطالبة في العمل بالدستور واعادة المجلس النيابي المعروف بالمجلس الوطني الذي تم حله في عام ١٩٧٥م[٤٧].

أيدت المواقف المتشددة للسلطة إلى توحيد القوى السياسية الرئيسية بمختلف توجهاتها السياسية المتمثلة بـــ:-

١. التيار القومي[٤٨].
٢. الحركات والجماعات الماركسية[٤٩].
٣. الحركات والجماعات الإسلامية (الشيعة والسنة)[٥٠].
٤. التيار الليبرالي[٥١].

وبدأ تحرك المعارضة عام ١٩٩٢، عندما تقدمت (٣٠٠) شخصية مثلت مختلف الاتجاهات السياسية والدينية عريضة إلى أمير البحرين تطالبه بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس وطني، ولكن الأمير رفض هذه المطالب وسبقها بتعيين مجلس شورى بدون صلاحيات تشريعية أو رقابية، كما حرصت السلطة بأن يكون اعضاء المجلس الثلاثون مناصفة بين الشيعة والسنة، ومعظمهم يمثلون القطاع التجاري والقطاع الخاص، وجميعهم لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي، كذلك تم استبعاد ممثلي الاتجاهات الاصولية الدينية الشيعية والسنية[٥٢].

وعلى أثر تعيين مجلس الشورى عام ١٩٩٢ ورفض العودة إلى الديمقراطية توترت الأجواء السياسية بين السلطة والمعارضة وشكلت القوى السياسية ما يعرف بـــ(الحركة الدستورية) إذ ضمت نحو ثلاثين شخصية من بينها ممثلين عن القوى القومية والديمقراطية والدينية امثال الشيخ الجمري، والشيخ عبد اللطيف المحمود ود. أحمد الشملان، ومحمد جابر صباح ومحسن مرهون عضوي المجلس الوطني المنحل، وسعيد العسبول وعزيزة البسام وعدد من الشعراء والأدباء والمهندسين الاطباء وقدموا لائحة بمطاليبهم، إذ تضمنت:

١. تفعيل الدستور ودعوة الحياة البرلمانية عبر اجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد ورفض المجالس المعينة.
٢. اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بالمبعدين بالعودة إلى وطنهم.
٣. اعطاء المرأة حقوقها السياسية والمدنية[٥٣].
٤. المساواة ما بين ابناء البحرين سنة وشيعة.
٥. اجراء اصلاحات في المجال الاقتصادي من اجل تقليل التفاوت المتزايد بين فئات المجتمع البحريني[٥٤].

ثانياً: النشاط السياسي (للحركة الدستورية):

قامت الحركة الدستورية بجمع تواقيع أفراد الشعب على عريضة تطالب باعادة الديمقراطية، واستطاعت الحركة جمع ما يقارب من (٢٥) ألف توقيع، وعلى أثر نجاح حملة التواقيع أقدمت السلطة على اعتقال الشيخ علي سليمان، وهو عالم ديني شيعي كان له دور نشط في مجال حملة جمع التواقيع على العريضة، مع اثنين من أبرز القيادات الدينية (حمزة الديري، وحيدر الستري)، تزامنت هذه الاحداث مع خروج بعض الشباب البحريني العاطلين عن العمل ومعظمهم من القرى الشيعية على شكل تجمعات حاولت الاعتداء على مكاتب وزارة العمل، وتحولت هذه التجمعات مع بداية شهر كانون الأول ١٩٩٤، إلى مسيرات جماهيرية احتجاجية على اعتقال الشيخ علي سليمان وحمزة الديري وحيدر الستري، وبعد ان أقدمت السلطة على ابعادهم عن الساحة السياسية بتهمة التحريض ضد السلطة، تصاعد الموقف بين المعارضة والسلطة، حيث تم اعتقال اعداد كبيرة من المتظاهرين، بلغ عددهم ما بين (٣٠٠-٥٠٠) مواطن[٥٥].

ومن الجدير بالذكر، أنه رغم وجود عدة أسباب وعوامل أدت إلى اتساع دائرة العنف والمعارضة في أوساط الشيعة[٥٦]، الا ان معظم الإجراءات التي اتخذتها السلطة من تحقيقات واعتقالات لم تقتصر على أبناء الطائفة الشيعية، انما طالت أبناء السنة أيضا، وتم اعتقال شخصيات قيادية من الطائفة السنية منهم عبد اللطيف المحمود والمحامي أحمد الشملان، وكذلك اعتقال شخصيات نسائية ومنهم الدكتورة منيرة فخرو وتم توقيفهم، وشنت الحكومة حملات اعتقالات واسعة طالت ابناء الطائفة الشيعية، حيث تم فصل العديد من الشيعة من وزارتي الدفاع والأجهزة الأمنية وفصلت عزيزة البسام من عملها في وزارة الاعلام، وحصة الخميري من وزارة التربية على أساس ان الحركة شيعية مدعومة من الخارج الإيراني، وفي هذا الصدد تشير الدكتورة منيرة فخرو: "ان السلطة لعبت أوراقها بمهارة عندما قامت بتحييد السنة"[٥٧].

بالرغم من الاجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطة لوضع حد لموجات العنف وتحجيم المعارضة السياسية التي أدت إلى انعكاس سلبي بالنسبة للسلطة[٥٨] والتي اضطرت تحت ضغط

الشارع البحريني والانتقادات التي وجهت لها من منظمات حقوق الإنسان في العالم ان تدخل في مفاوضات مع قادة (الحركة الدستورية) المعتقلين وذلك في عام ١٩٩٥، وتمخضت هذه المفاوضات عن اتفاق بان تطلق السلطة سراح السجناء السياسيين على دفعات، وبعد ذلك تم مناقشة ثلاث قضايا رئيسية؛ هي: عودة العمل بالدستور وعودة المنفيين واطلاق سراح السجناء المحكومين، على ان يقوم علماء الدين الشيعة المطلق سراحهم بتهدئة الاوضاع عن طريق شرح تفاصيل الاتفاق، الا ان الحكومة البحرينية تراجعت عن التزامها بتنفيذ الاتفاق بعد اطلاق سراح عدد من قادة (الحركة الدستورية) الذين أطلقوا على أنفسهم تسمية (لجنة المبادرة)، حيث رفضت تأكيد وجود اتفاق بينها وبين (لجنة المبادرة) الذين أطلق سراحهم، وبدأت بمحاكمة المعتقلين أمام محكمة أمن الدولة ولم تلتزم باطلاق سراح السجناء السياسيين كافة، بل استمرت السلطة في ممارسة سياستها القمعية تجاه المعارضة[٥٩].

وعلى أثر عدم تنفيذ الاتفاق أعلن قادة (لجنة المبادرة) في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٥، الإضراب عن الطعام احتجاجا على ممارسة السلطة المنافية لروح الاتفاق وإصرارها على سياسة القمع، وحددت اللجنة مطالبها بالإفراج عن جميع المعتقلين غير المحكومين وتوقيف المحاكمات، والسماح للمبعدين بدخول البحرين، فضلا عن الاعتراف الرسمي بالحوار، والدخول في حوار مع الحكومة في المسائل السياسية وفي مقدمتها اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين السياسيين وإعادة البرلمان[٦٠].

حظي الإضراب بتأييد واسع من قبل البحرينيين حيث شارك أكثر من (٧٠٠٠) مواطن من مختلف مناطق البحرين في الإضراب والاعتصام،

كما أصدرت (٤٤) شخصية ديمقراطية بياناً أكدت فيه على إعادة الحياة الديمقراطية من خلال العمل بالدستور ١٩٧٣، وإنهاء تعليق العمل بمواده التي تنظم السلطة التشريعية وصلاحياتها، وكان من بين الموقعين على هذا البيان شخصيات تمثل الشيعة والسنة مثل (محمد جابر الصباح، ومحسن مرهون عضوي المجلس الوطني المنحل، وأحمد الشملان، وسعيد العسبول، وحصة الخميري، وعزيزة البسام) وعدد من الشعراء والأدباء[٦١].

وبعد مرور أكثر من عام على تسلم الأمير حمد بن عيسى آل خليفة منذ (٦ آذار ١٩٩٩) [٦٢] مقاليد السلطة شهدت الساحة السياسية في البحرين تطورات مثيرة وغير متوقعة عندما اتخذ الأمير الجديد عدة خطوات على صعيد التغيير في النهج السياسي والاجراءات التصالحية أهمها:

١. إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين الذين بلغ عددهم عام ١٩٩٧ حوالي (١٢٠٠) معتقل سياسي، بحسب تقدير الصليب الأحمر الدولي.
٢. السماح بعودة جميع المنفيين السياسيين على دفعات خلال عامي (٢٠٠٠ و٢٠٠١).

٣. تم اتخاذ هذه الاجراءات من دون طلب أي تعهد، كما كان يتم ذلك جزئيا في السابق، وجرى تسهيل حصولهم على جوازات السفر ورجوع العديد منهم إلى وظائفهم في القطاع الحكومي وإلغاء القيود على توظيف ذوي السجلات الأمنية[٦٣].
٤. كما قرر اشراك المرأة بكثافة في الحياة السياسية، سواء عبر تعيين أربع نساء في مجلس الشورى، أو تشجيع الفعاليات النسائية.
٥. كما اتخذ خطوات لإلغاء قانون تدابير أمن الدولة بعد التصويت على الميثاق وعودة القيادات السياسية من الخارج والسماح بتأسيس جمعيات سياسية[٦٤].

ثالثاً: موقف الحركة السياسية من المبادرة الاصلاحية:

أيدت (الحركة الدستورية) ودعمت وأكدت مساندتها للقيادة السياسية في تنفيذ مشروع الأمير الاصلاحي الذي يدعو إلى المشروعية الدستورية، وأكدت الحركة على ان العملية الاصلاحية يجب ان تبدأ بتفعيل دستور عام ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية، ومن ثم يتم طرح مشروع الامير الاصلاحي (ميثاق العمل الوطني) على الاستفتاء الشعبي، ووضعت (الحركة الدستورية) عددا من الشروط التي تسبق عملية الاستفتاء، من بينها[٦٥]:

١. إلغاء تدابير أمن الدولة.
٢. إعلان العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى البحرين.
٣. توضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين، ليكون المنتخب للتشريع والمعين للمشورة فقط.
٤. يتم توزيع القضايا المزمع التصويت عليها على عدة أسئلة، تتناول موضوع مسمى الدولة والمجلس الجديد كلاً على حدة، حتى تتحاشى التصويت على هذه المسائل المختلفة في سؤال واحد فقط.
٥. عرض التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية المنتخبة.
٦. المجلس المعين ليس له أية صلاحيات تشريعية، وان يبقى مجلسا للمشورة والرأي.
٧. ان الشعب هو مصدر السلطات، ولا توجد أية سلطة تعلو عليه بعد التصويت على الميثاق.

أما أهم تطورات الأوضاع التي حدثت مع تدشين المشروع الاصلاحي، فتمثلت في تشكيل لجنة وطنية شملت بعض العناصر الوطنية المحسوبة على المعارضة؛ لصياغة ميثاق العمل الوطني، وبالرغم من انسحاب هذه العناصر في فترة لاحقة، إلا أنه كان لرؤيتها واقتراحاتها تأثير إيجابي في صياغة الميثاق بصيغته النهائية، كما ان السماح بعقد اجتماعات جماهيرية لأول مرة، قد مثل فرصة للمعارضة لنقد مشروع الميثاق وتقديم رؤيتها، الأمر الذي أسهم في تصويب الميثاق

نوعا ما. والميثاق في جوهره جاء تأكيدا على ما جاء في دستور عام ١٩٧٣ الذي جرى تجميده فعليا منذ عام ١٩٧٥، في ما يتعلق بالحريات والحقوق المكفولة للمواطنين والشعب، إضافة إلى احتوائه على مقدمة تاريخية، أضفت الطابع الوطني على حكم آل خليفة، وان منطلق الميثاق هو دستور عام ١٩٧٣ الذي تطالب المعارضة بتفعيله، كما نص على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية وتضمن استعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور، لكن هذا النص كان ملغوما – حيث تضمن اقامة مجلس شورى معين إلى جانب مجلس النواب المنتخب؛ ليشكلا معا السلطة التشريعية (المجلس الوطني)، فضلا عن تغيير مسمى دولة البحرين وأمير البحرين، حيث كان متوقعا ان يصبح مملكة البحرين وملك البحرين[٦٦].

الا انه بالرغم من ذلك كانت قوى المعارضة متشككة من العبارات الغامضة الواردة في الميثاق، وبخاصة ما يتعلق بالسلطة التشريعية القادمة، ولهذا فقد ضغطت من أجل الحصول على تأكيدات من القيادة السياسية على عدم المساس بدستور عام ١٩٧٣، وبالفعل بعد تقديم هذه التأكيدات، دعا الشيخ حمد، القيادات السياسية المعارضة وكبار علماء الدين الشيعة، إلى المشاركة في الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني والموافقة عليه، وذلك في يومي ١٤ و١٥ شباط ٢٠٠١، مع اتخاذ الحكومة خطوة ذات مغزى تتماشى مع ما جاء في الميثاق، وهي مشاركة النساء إلى جانب الرجال ممن بلغن السن الانتخابي (٢١) عاما في الاستفتاء، وبذلك حاز الميثاق على نسبة ٩٨,٤% ممن أدلوا بأصواتهم من الناخبين ونسبتهم ٩٧% ممن يحق لهم الاقتراع، وقد تعزز هذا المناخ بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة[٦٧].

رابعاً: مرحلة التقارب والانسجام عامي ٢٠٠١ـ٢٠٠٢:

إن العام الفاصل بين الاستفتاء على الميثاق في ١٤ شباط ٢٠٠١ واعلان مملكة البحرين والشيخ حمد ملكا واصدار دستور عام ٢٠٠٢ بمرسوم أميري، هو عام الآمال الكبيرة بقيام نظام ديمقراطي دستوري يضع حدا لمعاناة شعب البحرين التي امتدت إلى ثلاثة عقود بعد الاستقلال في آب ١٩٧١.

وخلال عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، كان خطاب الأمير تصالحيا مع قوى المعارضة، وانفتاحا على الشيعة وقياداتهم الدينية، فقد قام بزيارات لهذه القيادات، واندفعت القوى السياسية للانتقال إلى العمل الشرعي العلني، حيث تشكلت عدد من الجمعيات السياسية التي وافقت التسجيل بوصفها جمعيات وليس أحزاباً، مراهنة على وعود الأمير بأنه لا يمانع في قيام الأحزاب ممن تم التشريع لذلك[٦٨].

لقد فرضت ملامح التقارب بين السلطة والمعارضة على جهاز الدولة – رغم بقاء مجلس الوزراء كما هو موروث من العهد السابق، وكبار المسؤولين في مواقعهم بما ذلك جهاز الأمن

والداخلية – التعامل بشكل مختلف نسبيا، فيما عهدت المعارضة بمختلف أطيافها التعاطي بايجابية مع سياسة الدولة وتوجهاتها، مراهنة على آمال التغيير، فقد شهدت البلاد نشاطاً سياسياً واجتماعياً تمثل بتشكيل وتأسيس عشرات الجمعيات السياسية والأهلية والشبابية والحقوقية والدينية (الثقافية) وغيرها، كما تشكلت دعوة نقابات العمال في مختلف مواقع العمل، كما في بعض الوزارات الحكومية[٦٩].

تمثلت الحركة الجماهيرية في البحرين خلال تلك المرحلة بما يلي:

١. انتظام مختلف التيارات السياسية المحظورة أو الموالية للنظام في تشكيل جمعيات سياسية، وقيامها باستقطاب الاعضاء والانصهار واصدار المطبوعات والقيام بالندوات، وعلى الرغم من ايجابية ذلك، الا إن قبولها بالتسجيل كجمعيات، وليس أحزاباً أو تنظيمات سياسية، شكل تنازلا للنظام وجرها لاحقا إلى تنازلات أخرى.
٢. انتظم المزيد من المواطنين في جمعيات أهلية (نسائية – شبابية – حقوقية – إسلامية – ثقافية – خيرية...) بعد ان كانت هناك قيود شديدة عليها، كما انخرطت هذه الجمعيات في النشاط العام، ففجرت طاقات كبيرة – لكن السلبي فيها هو ان عددا من هذه الجمعيات أصبح امتدادا للجمعيات السياسية، وبعضها ذو انتماء طائفي، أو مناطقي أو مذهبي فرعي.
٣. في ظل هامش معقول لحرية التعبير، وتجميد العمل بالقوانين المقيدة للحريات، وإلغاء قانون أمن الدولة، شهدت البلاد نشاطات سياسية واجتماعية وثقافية تمثلت في عقد الندوات والاجتماعات والتجمعات، وقد أسهمت العناصر التي جرى إطلاق سراحها أو العائدة من المنفى في هذا الحراك السياسي، الأمر الذي أعطاه زخما كبيرا ومبشرا بعملية تحول في البيئة السياسية المجتمعة وتحولا في بنية النظام السياسي وعقيدته[٧٠].

خامساً: المرحلة الدستورية الثانية عام ٢٠٠٢:

بينما كانت البلاد تستعد للاحتفال بذكرى إقرار الميثاق، استدعى الأمير خليطا من ممثلي الجمعيات السياسية الفعلية وعددا من الجمعيات السياسية الوهمية، وأخرى مهنية وشخصيات عامة ليفاجئهم بأنه بصدد إصدار دستور وإعلان قيام مملكة البحرين في ذكرى الميثاق ١٤ شباط ٢٠٠٢، وقد أذهلت المفاجأة قادة الجمعيات المستقلة عن السلطة، وأهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي، وجمعية التجمع القومي[٧١].

في حين ذهبت جهود قيادة هذه الجمعيات للاطلاع على الدستور الجديد هباءً، ناهيك بامكانية تعديله، بعدها أضحى معروفا ان القيادة الرسمية قد خططت لاحداث انعطافه في مسار الأحداث مستفيدة من الانفراجة الداخلية والسمعة الدولية والالتفاف الشعبي حول الأمير أثر الاستفتاء

على الميثاق والخطوات التصالحية، فأتبع نمط الدستور الجديد، وإعلان مملكة البحرين وإعلان الشيخ حمد ملكا على البلاد من طرف واحد.

فقد بوغتت القوى السياسية غير الموالية لهذا الحدث، وهي ما زالت في طور التأسيس وتنظيم صفوفها، بل ان بعضها مثل جمعية العمل وجمعية الوفاق، لا تزال تُعاني انشطار تيار منه واستقلاله عنه، فمثلا انشطرت جمعية المنبر التقدمي عن مشروع جمعية العمل الأوسع، وانشطرت جمعية العمل الإسلامي في مشروع الميثاق الأوسع[٧٢].

وسارعت الجمعيات غير الموالية (العمل والوفاق والمنبر والوسط العربي والتجمع القومي)[٧٣]، إلى تنظيم مؤتمر جماهيري واسع في النادي الأهلي، حيث أعلنت معارضتها الدستور الجديد الذي يعتبر تراجعا خطيرا عن دستور عام ١٩٧٣، الأمر الذي ينذر بالتحول إلى مملكة تسلطية، وليست دستورية، وإقامة بنى ديمقراطية شكلية، حيث نشأت حوالي (٢٠٨) جمعية مختلفة التوجهات ومتعددة الأهداف ومن بينها حوالي (١٥) جمعية ذات توجه سياسي، لتأخذ على عاتقها قيادة الحركة السياسية في البحرين في ظل إعلان دستور عام ٢٠٠٢[٧٤].

الخاتمة:

شهدت البحرين، خلال تسعينيات القرن العشرين، حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣، وما ارتبط بها من نشاطات داخل البحرين، وقد توافق الداعون إلى عودة الديمقراطية عبر تياراتهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية وطوائفهم من سنة وشيعة، على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣.

أكدت تحركات المعارضة على أهمية الدستور كقاعدة وحيدة مقبولة للسياسة وتركزت على إعادة الهيئات التمثيلية السابقة كالمجلس الوطني البحريني، إلا ان الجدير بالذكر ان العناصر والفئات التي تقدمت بالعرائض للنظام الحاكم في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية تبلورت أساسا حول توسيع دائرة المشاركة السياسية واعتبار الشورى أساسا للديمقراطية، وتوفير ضمانات حرية الرأي والتعبير، واعتبار الوثائق الدستورية أساسا للحكم وممارسة العمل السياسي، والجماعات المعنية بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كانت قد دأبت على رفع مطالبها بأساليب سلمية، إلا أن تلكؤ النظام في الاستجابة لبعض المطالب أدى ذلك في بعض الحالات إلى تنامي مظاهر العنف والتوتر.

ولا يمكن الإنكار بأن التطورات التي حدثت على الساحة المحلية وبالتحديد منذ تولي الأمير الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم في البحرين عام ١٩٩٩، هي أمور إيجابية تعزز المسيرة الديمقراطية وتضع الأسس للمشاركة السياسية في البحرين، على الرغم من ان المشاركة السياسية هي جزء مهم من العملية الديمقراطية، ولكنها ليست كل العملية الديمقراطية، فإصدار دستور جديد كانت تصب في خانة سعي النظم الحاكمة للتكيف مع الضغوط الداخلية التي كانت تتعرض لها، لكن رغم كل ذلك بقيت البلاد تعاني من مشاكلها التقليدية ولاسيما الطائفية السياسية المنتشرة في البلاد، فضلا عن سيطرة الحكومة المطلقة على الأجهزة السياسية في ظل الغياب التام تقريبا للمجتمع المدني، جعل من مجموعات المعارضة السياسية مجرد قوى غير قادرة حتى الآن على القيام بأي دور حاسم في تشكيل البيئة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

هوامش البحث:

(١) البحرين بلد والنسب إليه (بحريني) والبحرة: البلدة، يقال هذه بحرتنا، أي بلدتنا وأرضنا، ولقيته صحرة بحرة، أي بارزا ليس بينك وبينه شيء. ولقد اختلف المؤرخون حول أسباب تسمية البحرين بهذا الاسم، وهناك تفسيران رئيسيان: الأول يقول لأنها تقع بين بحر عمان وبحر "فارس". أما الثاني: فيشير إلى ان البحر المالح الأجاج يحيط بها بينما يتفجر الماء العذب من بين صخورها. وهناك اسم شهير للبحرين، وهو جزيرة (آوال)، وقيل ان سبب التسمية يعود إلى ان (آوال) هو اسم لأحد أصنام قبيلة (بكر بن وائل) التي كانت تسكن البحرين، وقيل أيضا ان آوال اسم لأخ أو أبن (عاد) الذي بنى (أرم ذات العماد) فان اسمه آوال وكان يبحث عن منطقة جميلة وهواؤها نقي وتصلح لأن يعيش فيها فتصبح هذه الجزيرة باسمه (آوال) البحرين، كما كانت تسمى بـ(لمون) أو (دلمون)، عبدالله بن خالد الخليفة، وعبد الملك يوسف الحمر، البحرين عبر التاريخ، ج١، ط٢، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، (البحرين، ١٩٧٢)، ص٢٤؛ تاريخ وحضارة بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الموقع الالكتروني www.Mgidah.maktoob.com

(٢) سمير عبد رسول العبيدي، "جذور الحركة الوطنية في البحرين (١٩٣٢-١٩٣٩)"، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد (٣٦٤)، (لبنان، حزيران ٢٠٠٩)، ص ص٩٩-١٠٠.

(٣) يمكن تقسيم الإيرانيين الموجودين في البحرين إلى نوعين:

أ. إيرانيون اكتسبوا الجنسية البحرانية في فترات متفاوتة وينقسمون إلى:

١. أثرياء وأصحاب رؤوس الأموال ويكونون طبقة مستقلة تهدف إلى السيطرة على البلاد، وهم مرتبطون مع السلطة الإيرانية.

٢. إيرانيون سكنوا البحرين منذ مئات السنين، وشعورهم عربي مع سكان البحرين.

٣. إيرانيون لم يتخلوا عن قوميتهم الإيرانية، وهذا النوع هم المسجلين في الاحصائيات الرسمية كإيرانيين.

ب. إيرانيون لم يكتسبوا الجنسية البحرانية (المهاجرون). إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الأندلس، (بغداد، ١٩٧٦)، ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٩؛ "البحرين تاريخ وحضارة"، بحث منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) وعلى الموقع الالكتروني www.Mgidah.Maktoob.com. ولمزيد من المعلومات عن سكان المجتمع البحريني، ينظر: محمد الرميحي، قضايا التغيير

السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، (الكويت، ١٩٧٦)، ص ص٤٣-٥١؛ الخصائص الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية لسكان دولة البحرين – تعداد السكان والمساكن ١٩٨١، منظمة العمل العربية (طنجة)، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت)، (طنجة، ١٩٨٧).

(٥) لمزيد من المعلومات عن الجاليات التي تعيش في البحرين ينظر: طلال عبد الرزاق محمد علي، البحرين – دراسة سياسية حضارية ١٣٢-٣٣٤هـ/ ٧٤٩-٩٤٧م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص ص١٦٩-١٧٥.

(٦) أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠ نشأة وتطور الكويت والبحرين، ترجمة محمد أمين عبدالله، دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦٥)، ص٥٥.

(٧) آل خليفة: يرجع أصلها إلى العتوب، والذين كانوا قد هاجروا من منطقة البهدار الواقعة في الافلاج جنوب نجد وانتقلوا في مسيرتهم نحو ساحل الخليج العربي في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي تقريبا، ويرجع نسبهم لقبيلة عنزة، ومن العتوب تفرعت أسرة آل خليفة في البحرين وأسرة آل صباح في الكويت، وكان العتوب قد قسموا الاختصاصات بينهم فتولى آل صباح الحكم، وتولى آل خليفة التجارة، وتولى كلاهما النقل في البحر، ويكبيديا الموسوعة الحرة؛ علي أبا حسين، صفحات من تاريخ البحرين خلال قرنين (١٧٨٣-١٩٨٣)، مجلة الوثيقة، السنة (٢٩)، العدد (٥٨)، (البحرين، تموز ٢٠١٠)، ص ص١٢-١٣.

(٨) الزبارة: تقع على الساحل الغربي من شبه جزيرة قطر، أسس شيوخ آل خليفة حكومة فيها، ومنها بداوا يتطلعون إلى البحرين، وكانت بمثابة حصن آل خليفة. ج.ج. لوريمر، دليل الخليج – القسم الجغرافي، ج(٧)، (قطر، د.ت)، ص٢٥٩٥.

(٩) المصدر نفسه، القسم التاريخي، ج(٣)، ص ص١٢٧١-١٢٧٢؛ حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة – علاقتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية فيها، ط٢، دار الكنوز الأدبية، (لبنان، ٢٠٠٦)، ص٢٥؛ أبا حسين، صفحات من تاريخ البحرين..، ص١٢؛ قدورة، المصدر السابق، ص٤٣٤.

(١٠) للمزيد من المعلومات عن المحاولات العثمانية للسيطرة على البحرين، ينظر: علي أبا حسين، "لمحات من الأحوال السياسية بالبحرين في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩-١٩٣٢)"، مجلة الوثيقة، السنة (١٤)، العدد (٢٨)، (البحرين، تموز ١٩٩٥)، ص ص١٦-٢٨.

(١١) تشارلز بلجريف: ولد في سويسرا عام ١٨٩٤، تلقى تعليمه العالي في كلية (بدفورد ولتكن) بجامعة أكسفورد، التحق بالجيش البريطاني في السودان وعمل في مصر وفلسطين لمدة

عامين، عام ١٩٢٥ استجاب لاعلان نشرته حكومة البحرين في جريدة التايمز البريطانية، وبناء عليه تقدم إلى وظيفة المستشار المالي وعلى مدى واحد وثلاثين عاما (١٩٢٦-١٩٥٦) كان المستشار من أهم الشخصيات السياسية في البحرين، وكان له دور رئيسي في تطوير الأمور الإدارية والاقتصادية في البحرين، غادرها في ١٨ نيسان ١٩٥٧، توفي في ١٤ فبراير ١٩٦٩ في بريطانيا، للمزيد ينظر: مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف – السيرة والمذكرات (١٩٢٩-١٩٥٧)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ٢٠٠٠).

(١٢) زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية – كياناتها السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت، د.ت)، ص٤٣٥.

(١٣) العبيدي، "جذور الحركة الوطنية"، ص٩٨؛ قدورة، المصدر السابق، ص٤٢٠.

(١٤) عتريس، المصدر السابق، ص ص١٨٣-١٨٤.

(١٥) العبيدي، الحركة الوطنية...، ص١٥٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص١٤٤؛ إبراهيم صهيود عبد السيد الانصاري، الحركة الفكرية في البحرين، ١٩١٤-١٩٦٧، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٢٥.

(١٧) أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة، التعليم الرسمي وأثره في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين ١٩٤٥-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٣)، ص ص١٤٦-١٤٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ص١٤٧-١٤٨.

(١٩) الجمعة، المصدر السابق، ص١٤٨-١٥١.

(٢٠) العبيدي، الحركة الوطنية، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٢١) ومن هذه التنظيمات الهيئة التنفيذية العليا، والتي تشكلت عام ١٩٥٤ من ثمانية بحرينيين، أربعة من السنة وأربعة من الشيعة، وهم (علي بن إبراهيم، محسن التاجر، إبراهيم بن موسى، عبدالله أبو ذيب، عبد علي عليوات، عبد العزيز الشملان، إبراهيم فخرو، عبد الرحمن الباكر) وتم اختيار الباكر أميناً عاماً للهيئة، ولم تقتصر أعضاء الهيئة على القيادات التقليدية، وإنما أنظم إليها الشباب المثقفين والطلبة والعمال، واللذين عملوا على توجيهها توجيهاً أكثر ثورية ووطنية واكتسابها قوة شعبية من خلال جهود الهيئة الذاتية والتجمعات الخطابية وبياناتها في الصحافة البحرينية، قدمت الهيئة مقترحات ومطاليب تتضمن عدة اصلاحات منها تطوير الإدارة في البلاد وادخال تحسينات جذرية على نظام الحكم، وكانت

النتيجة رفض الحكومة البحرينية الاعتراف بمطالب الهيئة، واستمر الصراع بين الطرفين، لذلك شاركت الهيئة في مظاهرات عام ١٩٥٦، فاضطرت الحكومة إلى الاعتراف بالهيئة بعد تغيير اسم الهيئة. العبيدي، الحركة الوطنية...، ص ص١٨٨-١٨٩؛ الجمعة، المصدر السابق، ص ص١٥٥-١٦٢.

([٢٢]) الانصاري، المصدر السابق، ص١٣٠؛ الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص١٣٦.

([٢٣]) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠١١)، ص٤٥.

([٢٤]) الجمعة، المصدر السابق، ص١٦٧؛ العبيدي، الحركة الوطنية...، ص ص٢٣٣-٢٣٤.

([٢٥]) الانصاري، المصدر السابق، ص١٣٩.

([٢٦]) الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ص١٤٣.

([٢٧]) عيسى بن سلمان آل خليفة: ولد عام ١٩٣٣ في قرية الجسرة في البحرين، تلقى تعليمه بشكل خصوصي، ترأس المجلس البلدي منذ عام ١٩٥٦ ، وأصبح وليا للعهد في ١٩٥٧، تولى الحكم في ٢ تشرين الثاني ١٩٦١، شهدت البحرين في عهده تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، حيث حصلت البحرين على استقلالها من بريطانيا أثناء فترة حكمه، كما سعى من أجل تنويع اقتصاد البلاد مما أدى إلى بروز البحرين كمركز للوحدات المصرفية، توفي في ٦ آذار ١٩٩٩ وتولى الحكم بعده نجله الأكبر الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة. الجمعة، المصدر السابق، ص٢٧٦؛ علي أبا حسن، قائد ومسيرة، مجلة الوثيقة، السنة (١٨)، العدد (٣٦)، (البحرين، ١٩٩٩)، ص ص٣٨-٤٤.

([٢٨]) خليفة بن سلمان آل خليفة: ولد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٥، وهو شقيق عيسى بن سلمان آل خليفة، ونشأ الشقيقان معا في رعاية والدهما سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين (١٩٤٢-١٩٦١)، تلقى تعليمه الأول في مدارس البحرين ثم تلقى تعليماً عالياً في بريطانيا، وبعد عودته منها عين رئيساً لمجلس المعارف عام ١٩٥٧، عين رئيساً لمالية حكومة البحرين عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٢ اختير رئيساً لبلدية المنامة، كما تولى منصب رئيس المجلس الإداري منذ عام ١٩٦٦، وهو رئيس مجلس الوزراء منذ الاستقلال ١٩٧١، وفي عام ٢٠٠٢ قام بتشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية برئاسته. الجمعة، المصدر السابق، ص٢٧٧؛ أبا حسن، قائد ومسيرة، المصدر السابق، ص ص٦٠-٦٢.

(٢٩) عبدالله بن خالد آل خليفة، "البحرين – القائد والمسيرة"، مجلة الوثيقة، السنة (١٧)، العدد (٣٤)، (البحرين، ربيع الأول ١٤١٩/ تموز ١٩٩٨)، ص١١؛ قدورة، المصدر السابق، ص٤٦٣.

(٣٠) حسين محمد البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية ١٨٢٠-٢٠٠٤، ط١، دار الكنوز الأدبية، (لبنان، ٢٠٠٥)، ص٤٥.

(٣١) البحارنة، دول الخليج...، ص٧٧.

(٣٢) البحارنة، التطورات السياسية..، ص٤٦؛ عماد جاسم حسن، "التحديث السياسي والاقتصادي في البحرين ١٩٧١-١٩٨١"، مجلة الوثيقة، السنة (٣٠)، العدد (٥٩)، (البحرين، كانون الثاني ٢٠١١)، ص ص٢٥-٢٦؛ قدورة، المصدر السابق، ص٤٦٤.

(٣٣) العبيدي، الحركة الوطنية، ص٢٩٩؛ الجمعة، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٣٤) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مطبعة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص٢٨٣؛ الجمعة، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٣٥) يعد الدستور البحريني الخطوة التقدمية الثانية في الخليج بعد الخطوة الدستورية في الكويت التي تمخضت عنها دستور ١٩٦٢.

(٣٦) لمزيد من المعلومات عن الدستور، ينظر: البحارنة، التطورات السياسية..، ص ص٤٦-٤٩.

(٣٧) حسن، المصدر السابق، ص٣١.

(٣٨) منيرة أحمد فخرو وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص٢٠٣.

(٣٩) همسة قحطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، (الأردن، ٢٠١١)، ص١٦٧.

(٤٠) فخرو، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٤١) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي – دراسة تاريخية ١٩٤٥-١٩٩١، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص١٩٥.

(٤٢) حسن علي رضي، "أحداث البحرين – الأزمة والمخرج"، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٥)، العدد (٤٠٢)، (بيروت، آب ٢٠١٢)، ص٢٢.

(٤٣) نقلاً عن: الجميلي، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٤٤) عباس ميرزا المرشد، ضخامة التراث ووعي المفارقة – التيار الإسلامي – المجتمع السياسي في البحرين، ط١، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث، (البحرين، ٢٠٠٣)، ص٣٦؛ محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ٢٠٠١)، ص٢٠١.

(٤٥) للمزيد عن الحرب ينظر: أحمد صدقي الدجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٧).

(٤٦) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣–٢٠٠٨)، دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان، ٢٠٠٩)، ص١٩٤.

(٤٧) ابتسام سهيل الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٣)، العدد (٢٥٧)، (لبنان، تموز ٢٠٠٠)، ص٢٢٣.

(٤٨) تعتبر البحرين من أولى إمارات الخليج العربي التي برز فيها الشعور القومي العربي، فقد كان لمؤسسات المجتمع المدني، التي ظهرت في وقت مبكر عن طريق انتشار التعليم وتأسيس الأندية الثقافية والروابط الشعبية وظهور الصحافة المحلية دور كبير في تشكيل الوعي السياسي من خلال تنمية الثقافة القومية في المجتمع البحريني، ومنها الحركة الاصلاحية التي تأسست عام ١٩٣٨، الا ان انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية أدت إلى ان الجمعية لم تستمر طويلا، العبيدي، الحركة الوطنية..، ص١٦٥.

(٤٩) تتمثل الحركة الماركسية في البحرين باتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول المؤيد للخط العام للحركة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقا)، والتي تعبر عنها جبهة التحرير الوطني البحرانية، أما الاتجاه الثاني فتمثل باليسار الجديد المتأثر بالمساوية والتجربة الفيتنامية والذي يضم يسار القوميين العرب ويسار حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين، ويمكن اعتبار عام ١٩٥٥ هو العام الذي شهد ميلاد أول حزب شيوعي سري في البحرين وهي (جبهة التحرير الوطني البحرانية)، الا انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) أثر بشكل مباشر على فصائل الحركة الماركسية في البحرين والتي كان بعضها يتلقى الدعم والدعاية من قبل المعسكر الاشتراكي، حيث تخلت عن نهجها الثوري الذي كان يدعو إلى التغيير الجذري عن طريق النضال المسلح، واستبدالها بخطاب سياسي جديد يدعو إلى الواقعية السياسية عن طريق احترام حقوق الإنسان وإقامة نظام ديمقراطي وابداء استعدادها للعمل ضمن النظام القائم في البحرين، فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨–٢٠٠٢، ط١، دار الكنوز الأدبية، (لبنان، ٢٠٠٤)، ص٧٢.

([٥٠]) ومن هذه الأحزاب: حزب الدعوة الإسلامية – فرع البحرين والتي تأسست عام ١٩٦٨، على يد مجموعة من الطلاب الجامعيين الذين درسوا في الجامعات العراقية، وجمعة التوعية الإسلامية، وجمعة الإرشاد الإسلامي في عام ١٩٦٩، والكتلة الدينية عام ١٩٧٢، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عام ١٩٧٩، وحركة أحرار البحرين الإسلامية عام ١٩٨٢، وحزب الله البحريني عام ١٩٩٦، وجمعية الوفاق الإسلامي عام ٢٠٠١، فضلا عن جمعية الأخوان المسلمين المنشأ في بداية الخمسينات القرن العشرين. المديرس، المصدر السابق، ص١٢٧؛ فخرو، المصدر السابق، ص ص٢١٠-٢١٣.

([٥١]) للمزيد عن هذه التيارات ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ الجمعة، المصدر السابق، ص ص٢١١-٢١٢؛ الانصاري، المصدر السابق، ص ص١٢٢-١٥٧.

([٥٢]) المديرس، المصدر السابق، ص١٣٧؛ فخرو، المصدر السابق، ص٢٠٦.

([٥٣]) مفيد الزيدي، "المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٨)، العدد (٣٢٠)، (لبنان، تشرين الأول ٢٠٠٥)، ص٦٠.

([٥٤]) المديرس، المصدر السابق، ص١٣٧؛ الكتبي، المصدر السابق، ص٢٢٦؛ الانتفاضة التسعينية في البحرين، بحث منشور على موسوعة ويكيبيديا العالمية.

([٥٥]) المديرس، المصدر السابق، ص١٣٨؛ رضي، المصدر السابق، ص٢٢.

([٥٦]) وذلك بسبب الحجم العددي للشيعة بالنسبة للسنة حيث تبلغ نسبتهم ما يقارب الـ(٧٠%) من مجموع السكان، وتركز النسبة الكبرى من العاطلين عن العمل بين ابناء الطائفة الشيعية، إضافة إلى سياسة التمييز الطائفي التي تتبعها السلطة تجاه الشيعة، حيث انهم محرومون من العمل في الكثير من المواقع الحساسة سواء الجيش أو الأمن، وعلى ضوء التحركات الشعبية الأخيرة فقد فصل الكثير من الشيعة من وزارتي الدفاع والأجهزة الأمنية، مما جعل فتح الباب للعمل في هاتين الوزارتين مطلبا شعبيا في الوقت الحاضر، فضلا عن الدور الذي يقوم به علماء الدين الشيعة في التحريض ضد الحكومة ودعوتهم في خطبهم المختلفة إلى استعادة الديمقراطية، المديرس، المصدر السابق، ص١٤٠؛ الجميلي، المصدر السابق، ص١٠٦.

([٥٧]) المديرس، المصدر السابق، ص١٤٠.

([٥٨]) رضي، المصدر السابق، ص٢٢.

([٥٩]) المديرس، المصدر السابق، ص١٤٠؛ لمزيد من المعلومات عن تطور احداث المسيرات اليومية للمعارضة، ينظر: الاحداث اليومية للمعارضة البحرينية لعام ١٩٩٥، في الشبكة

العالمية للمعلومات (الانترنت)، خاص لمنتديات سار اونلاين وعلى الموقع الالكتروني www.sarsound.org

(٦٠) الجميلي، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٦١) المديرس، المصدر السابق، ص ص١٣٩-١٤١.

(٦٢) حمد بن عيسى آل خليفة: ولد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٠، درس الابتدائية في البحرين، ثم تخصص في العلوم العسكرية في المدارس والجامعات البريطانية، حصل على شهادة في قيادة الاركان من الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٧٢ رجع إلى البحرين، تدرب على قيادة طائرات الهليكوبتر وتخرج قائد طيار عام ١٩٧٨، أصبح وليا للعهد عام ١٩٦٤، وأميرا عام ١٩٩٩ وملكاً في ١٤ شباط ٢٠٠٢، يعود إليه الفضل في الحياة النيابية إلى البحرين. موسوعة ويكيبيديا العالمية.

(٦٣) عبد النبي العكري، "الحركة الجماهيرية في البحرين – الآفاق والمحددات"، امجد مالكي وآخرون، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص١٣٥.

(٦٤) المديرس، المصدر السابق، ص١٤١؛ الجميلي، المصدر السابق، ص١٠٧؛ رضي، المصدر السابق، ص٢٣.

(٦٥) المديرس، المصدر السابق، ص١٤٢؛ الجميلي، المصدر السابق، ص٢٧٨.

(٦٦) العكري، المصدر السابق، ص١٣٦؛ الجميلي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٦٧) علي خليفة الكواري، مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين، في مجموعة مؤلفين، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ص٢٥٥-٢٥٨؛ رضي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٦٨) العكري، المصدر السابق، ص ص١٣٦-١٣٧؛ هبة رؤوف عزت، الحركات الاجتماعية في البحرين – الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين – التنازع على المكان والمكانة، في مجموعة مؤلفين، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان، ٢٠١١)، ص٢٥٣.

(٦٩) العكري، المصدر نفسه، ص١٣٧؛ أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية – القضايا الراهنة وأسئلة المستقبل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص١٢٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ص١٣٧-١٣٨؛ الجميلي، المصدر السابق، ص١٦٨؛ رضي، المصدر السابق، ص٢٣.

(٧١) العكري، المصدر السابق، ص١٣٨؛ الشبيبي وآخرون، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٧٢) ناصر، المصدر السابق، ص٤٣؛ الجميلي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٧٣) لمزيد من المعلومات عن الجمعيات التي نشأت بعد عام ٢٠٠٤، ينظر: عزت، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٧٤) الجميلي، المصدر السابق، ص٢٤٠؛ رضي، المصدر السابق، ص٢٤؛ العكري، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩؛ للمزيد من المعلومات عن مضمون دستور عام ٢٠٠٢ ينظر: عبدالله بن خالد آل خليفة، "وضع أساس لبناء الدولة العصرية"، مجلة الوثيقة، السنة (٢١)، العدد (٤٢)، (البحرين، يوليو ٢٠٠٢)، ص٣٧-٧٧؛ البحارنة، التطورات الدستورية..، ص ص٧٨-١٠٣.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.